

على اثني عشر مقطعاً أيضاً. ومن ثم خرج محمود المسعدي بنتيجة عامة، وهي أن كل إيقاع صوتي يخضع تمام الخضوع لمقتضيات معينة وقانون فيزيولوجي صارم هو قانون النفس، وأن السجع يخضع لقانون النفس خضوع بيت الشعر له؛ ومرجع ذلك كونه ليس نثرًا عاديًا وإنما نثر موقع.

ويذهب المسعدي فيما ذهب إلى أن البلاغيين والنقاد القدامى لم يفتنوا إلى علاقة الكلام بعملية التنفس، ولهذا بقيت تقديراتهم لطول السجعة غير ذات دعامة صوتية. كما يؤكد أنه لم يسبق أن أشار أى كتاب من كتب البلاغة والأدب إلى وجود مثل هذا القانون. والبحث لا يتفق معه فيما ذهب إليه من أنه لا توجد أية إشارات فى كتب البلاغة والأدب تبصّر بمعرفة البلاغيين العرب لقانون النفس وعلاقة الكلام به. فأبو إسحق الصابى (ت ٣٨٤هـ - ٩٩٤م) قد انتبه إلى هذا القانون قبل المسعدي بحوالى عشرة قرون تقريبًا، وإن لم يطبقه على النثر.^(١)

فيبدو أن التفكير فى قانون النفس وعلاقة الكلام الموقع به، بدأ مع تأليف العرب لبحور الشعر، ومع استعمالهم لهذه البحور. وقد أورد ابن الأثير كلامًا لأبى إسحق الصابى ربط فيه بين النفس ومدى البيت فى الشعر، قال: "[قال الصابى]... ولسائل أن يسأل فيقول: من أية وجهة صار الأحسن فى معنى الشعر الغموض، وفى معانى الترسل الوضوح؛ فالجواب: أن الشعر بنى على حدود مقررة، وأوزان مقدّرة، وفصلت أبياته؛ فكان كل بيت منها قائمًا بذاته، وغير محتاج إلى غيره، إلا ما جاء على وجه التضمنين، وهو عيب، فلما كان النفس لا يمتد فى البيت الواحد بأكثر من مقدار عروضه وضربه، وكلاهما قليل؛ احتيج إلى أن يكون الفصل فى المعنى، فاعتمد أن يلطف ويدق، والترسل مبنى على مخالفة هذه الطريقة؛ إذ كان كلاماً واحداً لا يتجزأ ولا يتفصل إلا فصولاً طوالاً، وهو موضوع وضع ما يهذهذ أو يمر به على أسمع شتى من خاصة ورعية، وذوى أفهام ذكية وأفهام غبية؛ فإذا كان متسلسلاً ساغ فيها وقرب، فجميع ما يستحب فى الأول ويكره فى الثانى، حتى إن

(١) انظر: المثل السائر، ابن الأثير، ج ٢، ص ٣٩٣ وما بعدها.